



رقم الكتاب: م ٤٥ ج ٣ - ٢ / ٢٣ / ٢٠١١
التاريخ: ٣٠ محرم ١٤٣٢ هـ
الموافق: ٢٥ ديسمبر ٢٠١١ م

السعادة الأخ الفاضل - القاضي حاتم فؤاد علي
مدير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
لدول مجلس التعاون الخليجي - أبو ظبي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

في ضوء التوجيهات الملكية السامية لتعزيز الشراكة مع أجهزة الأمم المتحدة بصفة عامة وعلى وجه الخصوص مع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، وفي ضوء ما تم من لقاءات مع سعادتكم خلال زيارتكم السابقة لمملكة البحرين والتي تم خلالها التشاور مع الجهات القضائية ذات العلاقة فإنه وفي ضوء ما خلصت إليه تلك المشاورات يسرني أن أكتب إليكم حول أطر التعاون التي نرى أن مساهمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة فيها سوف يعزز سلامة إنفاذ العدالة الجنائية طبقاً لمعايير الأمم المتحدة في هذا الشأن وبما يتسق مع المبادئ الدولية لحقوق الإنسان تبعا للتفصيل التالي:

١- المساهمة في إنشاء نيابة متخصصة تعنى بمراقبة سلامة إنفاذ إجراءات العدالة الجنائية والقيام بتحقيقات فاعلة وفقاً لمبادئ أسطنبول ومعايير الأمم المتحدة للعدالة الجنائية، وذلك عن طريق توفير التدريب اللازم وتوفير الإستشارات اللازمة لما قد تتطلبه من قواعد إجرائية أو إدارية أو تشريعية.

٢- إنشاء مكتب متخصص يلحق بالنائب العام يعنى بحقوق الإنسان وشؤون المحبوسين ويعمل كجهة تلقي شكاوي حول هذا الأمر وتكون مهمته فحص ومتابعة القضايا التي ستحال إلى النيابة المتخصصة.



٣- تدريب الجهاز القضائي وأعضاء النيابة العامة كي تكون وظائفهم عاملاً مساهماً في منع التعذيب وسوء المعاملة وإستئصالهما.

٤- المساهمة في تدريب أجهزة إنفاذ القانون على قواعد العدالة الجنائية والنظام العام فيما يتعلق بعملهم وذلك من أجل تطوير قدراتهم في هذا المجال بما يتوافق مع المعايير الدولية لإنفاذ القانون وحماية حقوق الإنسان .

٥- توفير المساعدة الفنية اللازمة لتطوير التشريعات اللازمة لحماية الضحايا والشهود والضراء بحيث تتضمن من يتعرض للانتقام بسبب رفعه دعوى بالتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة.

وفي الختام أعتنم هذه الفرصة لأعرب لكم عن شكري وتقديري آمين التقدم للإمام في سبيل تنمية المبادرات المذكورة أعلاه التي سوف تسهم دون شك بفضل جهودكم في تعزيز حكم القانون وحماية حقوق الإنسان كأحد المقاصد الأساسية للأمم المتحدة.

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الإحترام والتقدير...

خالد بن علي بن عبد الله آل خليفة
وزير العدل
والشؤون الإسلامية والأوقاف